»الحمد لله و الصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه
أصحاب المعالي والسعادة
حضارات السيدات والسادة
يسعدنا أن نتوجه إليكم بهذه الرسالة في افتتاح أشغال هذا الملتقى الهام منوهين باختياركم اختياركم تكريس مداولاتكم لموضوع // الفعل الاستثماري // في ارتباطه الوثيق بالبعد الثقافي للتنمية. إن هذا البعد الذي يكتسي أهمية سياسية لا
يسترعى انتباهنا إلا نادرا بفعل ضغط الأحداث التي تواجهنا رغم أنه يشكل في الواقع شرطا لا مندوحة عنه لتحقيق الازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي الذي نتوخاه .
تلكم حقيقة بديهية يشهد بها تاريخ الحضارات السابقة وما آلت إليه. فقد تبث أن أيا منها لم يستكمل نضجه وقوته وإشعاعه إلا بعد بلوغ مرحلة معينة في تكوين رصيده الثقافي. إن ما يحدد السلوك الاجتماعي للإنسان وما يجعله يطمح إلى تحسين عيشه يكمن في الدوافع الروحية والأخلاقية والاديولوجية التي تحركه بموازاة مع ما تراكم لديه من معارف وتجارب موفقة.
وبعبارة أخرى فان أي مشروع للتنمية بمفهومها الشامل يظل رهينا بمنظومة القيم السائدة التي ينجز فيها. فإذا كانت هذه المنظومة منفتحة على المستقبل مستنهضة للهمم بفضل الرسالة السامية التي تحملها فإنها ستفضي دون ريب إلى تعبئة
الطاقات المتوفرة والاستفادة من كافة الإمكانات التي تزخر بها كل أمة. أما إذا تقوقعت هذه المنظومة في ثنايا الماضي بالاعتماد على المفاهيم الرجعية الغابرة فان ذلك سرعان ما يؤدي الى بث روح الإحباط والجمود في النفوس.وتلكم هي المأساة التي حلت ببعض الحضارات وأدت إلى انحطاطها.
لقد أصبتم في تركيزكم على البعد الثقافي للفعل الاستثماري حيث إن كل عمل يقوم به الشخص يشكل بالضرورة تجربة فردية تساهم بدورها في إثراء الخبرة الجماعية كما أن كل مشروع للتنمية يشكل بمختلف أثاره خطوة في اتجاه التطور سواء على المستوى الاقتصادي أو العلمي أوالثقافي أوالاجتماعي.
وبطبيعة الحال فان السياق الثقافي قد يختلف من بيئة إلى أخرى اعتبارا للتنوع الكبير الذي تتميز به الثقافات. ومع ذلك فإذا كان من المشروع أن ننبذ المحاولات الداعية للتبعية والتنميط فانه مع ذلك لا محيد عن التمسك بالقيم الكونية الأساسية التي كانت دائما ولا تزال إرثا مشتركا تتقاسمه الإنسانية جمعاء بغض النظر عما قد تعرفه من اختلافات عقائدية وثقافية.
وانطلاقا من هذه القيم الكونية التي تتمحور حول مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتي استقيناها نحن مباشرة من التعاليم الإسلامية الحنيفة إلينا على نفسنا منذ اعتلائنا العرش قيادة المغرب على درب التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وبهذا التوجه نظل مخلصين للإرث الذي تركه لنا جدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس ووالدنا المكرم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراهما حيث استقر رأيهما رحمهما الله غداة الاستقلال على أن ينخرط المغرب في التوجه الليبرالي بهدف ترسيخ المبادرة الحرة في مختلف القطاعات الاقتصادية.
وإذا كان يتعين على الدولة في البداية أن تحدث مؤسسات عمومية من أجل تدارك غياب مقاولات وطنية قادرة على تحريك القطاعات الأساسية فإنها مع ذلك لم تمارس قط سياسة اقتصاد الدولة أوالاقتصاد الموجه بل بادرت تدريجيا وكلما أمكنها ذلك الى التخلي عن دورها المقاولاتي وشرعت في الوقت المناسب وبعيدا عن أي اكراهات اديولوجية في نهج سياسة الخوصصة وتحرير الاقتصاد منسجمة بذلك مع التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي كما أنها مراعاة لضرورة الحفاظ على التوازنات الكبرى اعتمدت على مدى عقد من الزمن برنامجا للتقويم الهيكلي حظي باعتراف دولي كتجربة رائدة وموفقة.
وبالإضافة إلى ما خضع له الاقتصاد المغربي من تكييف وملائمة فقد حرصنا على اعتماد مسلسل شامل للإصلاحات المؤسساتية والتشريعية التي همت المجالات التي تتدخل المؤسسات العمومية بصفة مباشرة أوغير مباشرة بشأن اتخاذ قرار الاستثمار فيها. وهكذا تم تطبيق هذه الإصلاحات في قطاع العدل والإدارة والإطار القانوني للتجارة والأعمال وكذا بالنسبة لقوانين الشغل والجمارك وتحديث النظام التمويلي. كما أنها شملت أيضا رصد مداخيل الخوصصة لتمويل مشاريع أساسية عن طريق صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن إحداث مراكز لاستقبال المستثمرين. وفي هذا الإطار مكنت سياسة التدبير اللامتمركز للاستثمار التي اعتمدناها في يناير 2002 و التي تندرج في اطار

البعد الاقتصادي لمفهومنا للسلطة من تدليل كافة العراقيل الإدارية وغيرها الـتي كـانت تحـول دون تحرير المبـادرة الخاصـة. وعليـه فقـد أصـبح بفضـل المراكـز الجهويـة للاسـتثمار بإمكـان المستثمر الراغب فـي إحـداث مقـاولته أو تنميـة اسـتثماراته أن يجـد رهـن إشـارته المسـؤول والمخاطب الوحيد والمكان الأقرب الموحد والوثيقة الموحدة لتحقيق ذلك. وهكـذا وبعـد مـرور سنة واحدة حقق هذا الإجراء نتائج مشجعة حيث نتوقع تحسنا ملموسـا فـي التوازنـات الكـبرى والاستثمار خلال هذه السنة.وبالرغم مما يتخلـل عمليـة الاسـتثمار مـن تـردد عـبر العـالم فـان المغرب بقي يحظى بكامل الثقـة فـي هـذا المجـال. بـل أكـثر مـن ذلـك فـان المغـرب بفضـل المشروع الذي يتوخاه للاندماج المغاربي على أسس سليمة ووحدودية واتفـاق الشـراكة الـذي يربطه بالاتحاد الأوروبي الذي سيتحول إلى شراكة نموذجية و كذا بفضـل مـا يجـري حاليـا مـن مفاوضات حول اتفاق التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكيـة علاوة علـى منطقـة التبـادل الحر التي شكلها
مع بعض البلدان العربية على أساس إعلان أكادير في طريقة ليصبح قطبا حقيقيا للمستثمرين. وهذا ما أدركته عدة شركات متعددة الجنسيات حيث شرعت في الاستثمار في مناطق مختلفة من البلاد بهدف اقتحام أسواق بلدان أخرى.
كما أن حضوركم بهذه الكثافة والمستوى الرفيع في هذه المناقشات حول الاستثمار لخير دليل على مدى اهتمامكم بالموضوع كفاعلين اقتصاديين دوليين.
أتمنى لكم التوفيق في أشغالكم ومقاما طيبا في المملكة المغربية.»

MAP